

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

إنهاء النقاش حول نمط الطلب و الإرادة

حتى الآن قد بسطنا الحوارَ حول هوية الإرادة و سخيّة الطلب بحيث قد سجّلنا التغيّرَ ما بينهما مسaireً مع المحقّقين النائيين و الاصفهانيّ و البروجرديّ و...

ثمّ تطرّفنا إلى شقوق الإرادة، فبالتالي:

1. لو اعتقدنا باثنيّتيّة الإرادتين التكنونيّة و التشريعيّة وفقاً للمشهور المُشرف على الاتفاق لتّضح معنى "تغيّر الطلب عن الإرادة" إذ تُعدّ الإرادة التشريعيّة قُبيل طلب المولى، وذلك وفقاً لاستدلال المحقّق النائيّ و بيانات السيّد البروجرديّ حول التغيّر - رغم أنّا قد علّقنا عليها ببعض التعليقات و ناقشنا بعض نقاطها - و أما الإرادة التكنونيّة فواضحة تماماً.

2. ولكن لو دمجنا الإرادتين معاً و حصرنا جوهرَ الإرادة في التكوينيّات فحسب وفقاً للمحقّق الاصفهانيّ و السيّد الطباطبائيّ - وهو الصواب - فلا نمتلك إرادةً تشريعيّةً إطلاقاً بحيث إنّ الله تعالى لا يُريد إنشاءً و لا يطلبُ من المكلف شيئاً، بل قُصارى القضية أنّ الله قد جعل اعتبارات بلسان الإنشاء كي يُخبرَ عن ملاكات الأعمال، ليس أكثر، فكافة الإنشائات تُعدّ في مقام الإخبار تماماً، نعم إنّ لون الأوامر و النواهي يختلف لدينا نحن البشر - ما سوى الله - إذ بطبيعة الحال نطلبُ من الآخرين حيث نفتقرُ إلى بعضنا البعض - بخلاف الله سبحانه - إلا أنّ إرادتنا البشريّة لا تتعلّق بفعل الغير - كإرادة الله سبحانه - إذ قد رسّخنا مسبقاً بأنّه يستحيلُ تعلّق الإرادة بفعل الغير حتى ضمن إطار التشريعيّات بل الإرادة تنحصرُ بالتكوينيّات أعني في فعل الأمر و المريد فحسب، سواءً إرادة المُمكنات أو إرادة الله تعالى.

و على هذا المنوال، قد اتّضح مغزى "الطلب" حيث إنّ معناه يمتزج مع احتياج الطالب بينما الله سبحانه عديمُ الحاجة فلا يطلبُ شيئاً و إنّما يُشرّع لنا الاعتبار و يُخبرنا عن ملاكات الأعمال عبر الهيئات الإنشائيّة، ولهذا نوّكدُ مُجدداً بأنها إخبارٌ حقيقة لا طلبٌ حقيقيٌّ لأنّ الله لو طلبَ شيئاً لتحقّق تكويناً و تلقائياً و حيث نرى أنّ أوامر الشارع لم تتحقّق بأكملها فنعرّف بأنّ مُتطلّباته تُعدّ محضُ جعل و إخبارٌ عن الملاكات الواقعيّة بلسان الإنشاء، نعم بالنظر العرفيّة المسامحيّة سيصدّق مفهوم الطلب على أوامر الله سبحانه حيث قد وردت مُتطلّباته في شتى الخطابات بلسان القوم كي يستوعب العرفُ كلامه سبحانه إلا أنّ حقيقتها ليس طلباً. التغطّرس في مقالة المحقّق الآخوند حول الجبر

وعقوب تلك الأبحاث حول نمط الإرادة، قد توصّلنا الآن إلى شبهة الجبر، و التي قد طرحها الشيخ الآخوند فتزحّلت أقدامه فيها بحيث إنّ بياناته تُعطي رائحة الجبر تماماً، ولهذا سنمارسُ مقولة و نُباشرُ التعليقات الواردة حول عباراته التي قد أصبحت مسرحاً للنقاشات و هزّت المحقّقين فإنّه قد ابتدأ قائلاً: [1]

«أما الإشكال فهو أنه يلزم بناءً على اتّحاد الطلب و الإرادة في تكليف الكفّار بالإيمان بل مطلق أهل العصيان في العمل بالأركان:

1. إما أن لا يكون هناك تكليف جدِّي (طلب حقيقي) إن لم يكن هناك إرادة حيث إنه لا يكون حينئذ طلب حقيقي، و اعتباره في الطلب الجدِّي ربما يكون من البديهي.

2. و إن كان هناك إرادة فكيف تتخلف عن المراد و لا تكاد تتخلف إذا أراد الله شيئاً يقول له كن فيكون.

و أما الدفع فهو أن استحالة التَّخَلُّف إنما تكون في الإرادة التكوينية و هي العلم بالنظام على النحو الكامل التام دون الإرادة التشريعية و هي العلم بالمصلحة في فعل المكلف و ما لا محيص عنه في التكليف إنما هو هذه الإرادة التشريعية لا التكوينية (التي قد تخيلها الواهم) فإذا توافقتا فلا بد من الإطاعة و الإيمان و إذا تَخَالَفتا فلا محيص عن أن يختار (الله تعالى) الكفر و العصيان. (فبالتالي ستتحقق الإرادة التكوينية الإلهية على أية حالة، إذ بإرادته التكوينية إما سيكفر أو سيؤمن فلو اتفقت الإرادة التشريعية مع التكوينية فسيؤمن بينما لو تَغَايرتا لَتَحَقَّقَ الكفر فحسب)

إن قلت: إذا كان الكفر و العصيان و الإطاعة و الإيمان بإرادته تعالى التي لا تكاد تتخلف عن المراد فلا يصح أن يتعلّق بها التَّكْلِيف (التشريعي) لكونها خارجة عن الاختيار المعتبر فيه عقلاً (فبالتالي سيتولّد الجبر، فالكفر و الإيمان ليسا متعلّقين للإرادة التشريعية، إذ لا يُعقل أن يأمر بالإيمان أو ينهي عن الكفر ولا يتحقّق خارجاً فإن المراد لا يتخلف عن الإرادة، فعلى أية صورة ستتحقق الإرادة الإلهية مؤكداً ولهذا لا معنى لاختيار المكلف فيها)

قلت: إنما يَخْرُجُ بذلك (بإرادة الله التكوينية) عن الاختيار لو لم يكن تعلق الإرادة بها (التكاليف) مسبوقاً بمقدّماتها الاختيارية و إلا (فلو أصبحت مقدّمات الإيمان أو الكفر اختيارية) فلا بد من صدورهما (المقدّمات) بالاختيار (إذ المكلف قد نال مرتبة العلم و القدرة و الإرادة معاً فتحقق له الاختيار فلا جبر إذن) و إلا (لو لم تصدر المقدمة باختيار المكلف) لزم تخلف إرادته عن مراده تعالى عن ذلك علواً كبيراً.

و تنقيحاً أوسع:

1. لو أراد الله شيئاً تكويناً و مباشرة لاستتبع الجبر بلا منازع نظير خلق العالم بكافة محتوياته و كذا الموت.

2. بينما لو أراد الله تكويناً مع توسط الإرادة الغير بحيث يقول: أنا أريد تكويناً أن تأكلوا لو أردتم أنتم الأكل أولاً، و إني أريد خيركم و شرّكم تكويناً شريطة أن تريدوا أنتم ذلك أولاً فلو اخترتم الشرّ لاخترت لكم ذلك أيضاً (و ما تشائون إلا أن يشاء الله)

فبالتالي إن مسألة العصيان و الإيمان من نمط الشق الثاني حيث إرادته التكوينية عالقّة على اختيار البشر أيضاً فإنّه سبحانه لم يُرد الكفر و الإطاعة إرادة مباشرة كي تنوّط في الجبر، بل يُريد الله ما أرادّه المكلف باختياره و علمه و رضاه، فهذه هي متعلّقة الإرادة التكوينية الإلهية بالتحديد، ثم يُكمل المحقق الآخوند قائلاً:

إن قلت إن الكفر و العصيان من الكافر و العاصي و لو كانا مسبوقين بإرادتهما (أي إرادة المكلف) إلا أنّهما منتهيان إلى ما لا بالاختيار (و هي الإرادة الأزليّة الإلهية) كيف و قد سبقهما الإرادة الأزليّة و المشيئة الإلهية و معه كيف تصح المؤاخذه على ما يكون بالأخيرة بلا اختيار.

و بعبارة جليّة: لو أراد المكلف شيئاً فإنّ هذه الإرادة مسبوقّة بإرادته المُسبّقة و كذا الإرادة الماضية تسبقها إرادة أسبق و هلمّ جرّاً، فلو لم تصل إرادة الممكنات إلى إرادة أزليّة بلا نهاية، لاستتبع ذلك التسلسل المستحيل، وحيث ستنتهي إرادة المُمكنات إلى الإرادة الأزليّة الإلهية فسيعود إشكال الجبر مُجدداً إذ الإرادة التكوينية الإلهية قد تعلّقت بأن يتخذ العبد الإيمان أو الكفر وهو نفس

الجبر، و قد أجابَ عنها الشيخ الآخوند بإجابةٍ خائبةٍ بحيث قد وقعَ في حفيرةِ الجبر، قائلاً:

قلت العقاب إنما بتبعة الكفر والعصيان التابعين للاختيار (الإنساني) الناشئ عن مقدماته الناشئة عن شقاوتهما الذاتية (الإنسانية) اللازمة لخصوص ذاتهما فإن: السعيد سعيد في بطن أمه و الشقي شقي في بطن أمه [2] و الناس معادن كمعادن الذهب و الفضة [3] كما في الخبر و الذاتي لا يُعلَّل فانقطع سؤالُ أنه لِمَ جُعِلَ السَّعيد سعيداً و الشقيُّ شقيّاً فإن السعيد سعيد بنفسه (ذاتاً منذ بدء الخلق) و الشقي شقي كذلك (فأعمال البشر تابعة لذاته السعيد أو الشقي وهو الجبر) و إنما أوجدهما الله تعالى (في الإنسان) قلم اينجا رسيد سر بشكست (أي قد أقرَّ الشيخ الآخوند بالعجز عن فهم كنه هذه المُعطيات) قد انتهى الكلام في المقام إلى ما ربما لا يسعه كثير من الأفهام و من الله الرشَد و الهداية و به الاعتصام.

و تحريراً أوسع: إنَّ الله قد ابتدأ خلق الإنسان إما سعيداً بالذات أو شقيّاً منذ البداية، لا أنه تعالى خلقه ثم جعله سعيداً أو شقيّاً:

– ولهذا فالأعمالُ أيضاً ستستتبع حقيقة الذات بحيث إنَّ السعيد سيصنعُ الأعمال التي تُسعدُه بينما الشقي سيتركبُ القبائح التي تُحبطُه، فكلُّ يعملُ على شاكلته و نمطِ ذاته.

– ولهذا فإنَّ تمثيلَ الإمام بأنَّ الناسَ كالمعادن، يعني بها أنَّ بدايةَ خلقِ الأحجارِ إمَّا ذهبيَّة أو فضَّة، لا أنَّه تعالى قد خلقها أحجاراً ثم سَوَّاهَا ذهبيَّة، فكذلك العمليَّةُ تجاهَ خلقِ البشر.

فبالتالي إنَّ بياناتِ الشيخ الآخوند قد سجَّلتِ الجبرَ في الأعمال وفقاً لجِبلةِ الذات فالشيخُ يُعدُّ من زُمرةِ الجبريَّة بلا ارتياب نعم ربما تفكيرُه و وجدانه يرفض ذلك ولكن عبارته صريحةٌ في ذلك، و مما يدعمُ تأكيدنا لجبريَّة صاحب الكفاية، تصريحاته ضمن مسألة التجريِّ هاتفاً:

«إن قلت إذا لم يكن الفعل كذلك فلا وجه لاستحقاق العقوبة على مخالفة القطع و هل كان العقاب عليها إلا عقاباً على ما ليس بالاختيار.

قلت العقاب إنما يكون على قصد العصيان و العزم على الطغيان لا على الفعل الصادر بهذا العنوان بلا اختيار.

إن قلت إن القصد و العزم إنما يكون من مبادي الاختيار و هي ليست باختيارية و إلا لتسلسل.

قلت:

1. مضافاً إلى أنَّ الاختيار و إن لم يكن بالاختيار إلا أنَّ بعض مبادئه غالباً يكون وجوده بالاختيار للتمكن (الإنسان) من عدمه بالتأمل فيما يترتب على ما عزم عليه من تبعة العقوبة و اللوم و المذمة.

2 يمكن أن يقال إن حسن المؤاخذه و العقوبة إنما يكون من تبعة بعده عن سيده بتجربه عليه كما كان من تبعته بالعصيان في صورة المصادفة فكما أنه يوجب البعد عنه كذلك لا غرو في أن يوجب حسن العقوبة فإنه و إن لم يكن باختياره (فلم يرتكب حراماً بفعله) إلا أنه بسوء سريره و خبث باطنه بحسب نقصانه و اقتضاء استعداداته ذاتاً و إمكانه (قد تجرَّى) و إذا انتهى الأمر إليه (ذاتيات البشر سوف) يرتفع الإشكال و ينقطع السؤال بلم فإن الذاتيات ضروري الثبوت للذات، و بذلك أيضاً ينقطع السؤال عن أنه لم اختار الكافر و العاصي الكفر و العصيان و المطيع و المؤمن الإطاعة و الإيمان فإنه يساوق السؤال عن أن الحمار لم يكون ناهقاً و الإنسان لم يكون ناطقاً، و بالجملة تفاوت أفراد الإنسان في القرب منه تعالى و البعد عنه سبب لاختلافها في استحقاق الجنة

و درجاتها و النار و دركاتها و موجب لتفاوتها في نيل الشفاعة و عدم نيلها و تفاوتها في ذلك بالأخرة يكون ذاتيا و الذاتي لا يعلل.[4]»

ففي الختام إنّ الشيخ الآخوند لم يحلّ عُقْدَةَ الجبر بل قد وَقَعَ في الفَخِّ و المَازِقِ إذ عبارته تبدو ظاهرةً أنّه قد تورّط حتماً، ولكنّا سنُجِيبُ عنه لاحقاً.

[1] كفاية الأصول (طبع آل البيت)، ص: 67

[2] ورد بهذا المضمون في توحيد الصدوق/ الباب 356 الحديث 58 الحديث 3.

[3] الروضة من الكافي 8/ 177 ، الحديث 197 . مسند أحمد بن حنبل 2/ 539 و فيه تقديم الفضّة على الذهب. و قريب منه في هذا المصدر صفحة 257، 260، 391، 438، 485، 498، 525 و البخاري 4/ 216.

[4] كفاية الأصول (طبع آل البيت)، ص: 261